مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy and Globalization

# قياس تفاوت آجال الاستحقاق بين المطلوبات والموجودات في المصارف الإسلامية

# Measuring Maturity Mismatches Between Liabilities and Assets in Islamic Banks

أ.حمزة شاكر ♦، جامعة فرحات عباس، سطيف، (الجزائر)

د.شوقي بورقبة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، (الجزائر)

| تاريخ الإرسال: 2020/11/03 | تاريخ القبول: 2020/11/22 | تاريخ النشر: 2020/12/01 |
|---|---|---|

| الكلمات المفتاحية | الملخص |
|---|---|
| المصارف الإسلامية؛ آجال الاستحقاق؛ منحنى لورنز؛ معامل جيني. | الهدف من هذه الدراسة هو تحليل وضعية السيولة في المصارف الإسلامية من خلال قياس تفاوت آجال الاستحقاق بين المطلوبات والموجودات وذلك برسم منحنى لورنز و حساب معامل جيني، شملت هذه الدراسة أربع مصارف إسلامية هي: بنك دبي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، بيت التمويل الكويتي ومصرف الراجحي السعودي، للفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2015.<br>والنتيجة التي تم توصل إليها هي أن كل مصارف الدراسة لا تبدي توزيع جيداً لمواردها، بحيث أن توزيع مطلوبات المصارف في عملية تمويل الموجودات لا يراعى فيها آجال استحقاق المطلوبات والموجودات فقد بلغت نسبة تفاوت آجال استحقاق الموارد والاستخدامات في مصارف الدراسة حسب معامل جيني نسبة 47.71 %، وهذا يمكن أن يسبب مشاكل في السيولة للمصارف محل الدراسة. |

| Keywords | Abstract |
|---|---|
| Islamic Banks; Maturity Mismatch; Lorenz Curve ; Gini Coefficient. | The aim of this study is to analyze the liquidity situation in Islamic banks by measuring the maturities mismatches between liabilities and assets by drawing a Lorenz curve and calculating the Gini coefficient. This study included four Islamic banks: Dubai Islamic Bank, Qatar Islamic Bank, Kuwait Finance House and Al-Rajhi Bank For the period from 2008 to 2015.<br>The result that was reached is that all study banks do not show a good distribution of their resources, so that the distribution of banks 'liabilities in the asset financing process does not take into account the maturities of liabilities and assets. The variation in maturities of resources and uses in study banks according to the Gini coefficient is 47.71%. This could cause liquidity problems for the banks under study. |

**JEL Classification Codes** : D69; E59; G21.

♦ **المؤلف المرسل**: حمزة شاكر، **الإيميل**: hamza.chaker@univ-setif.dz

## 1. مقدمة:

لقد كان لنّجاح الكبير الذي حققته المصارف الإسلامية آثاراً متعددة ومظاهر شتى منها زيادة حجم الأموال المودعة والحسابات الاستثمارية بشكل كبير وغير متوقع بحيث لم تستطع المشاريع الاستثمارية أن تستوعب هذه الأموال، ونتج على ذلك زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة وعن مبلغ النقدية الواجب الاحتفاظ به، ونجم عن ذلك ما يسمى "مشكلة إدارة السيولة"؛ وبما أن إدارة السيولة في المصارف تنشأ أصلاً من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تفاوتاً بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبينما لا يقدر المصرف السيطرة على مصادر أمواله من الودائع فإنه يستطيع السيطرة على استخدامات هذه الأموال، وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد.

تعد السيولة شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها المصرف الإسلامي، فتحتاج المصارف الإسلامية إلى السيولة نتيجة حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذلك تحاول المصارف الإسلامية أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف.

ولهذا نجد المصارف الإسلامية تراقب وضعية السيولة بها من خلال قياس مؤشرات السيولة وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومتابعة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات، وكل هذا من أجل تجنب الوقوع في مخاطر السيولة.

### 1.1. الإشكالية:

بناء على ما سبق، وفي ضوء احتياج المصارف الإسلامية إلى مراقبة وضعية السيولة لديها، تتضح إشكالية هذا البحث والتي يمكن طرحها في السؤال الرئيسي التالي:

**هل هناك تباين في آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات في المصارف الإسلامية ؟**

### 2.1. فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

- هناك تباين في آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات في المصارف الإسلامية.
- تعاني المصارف الإسلامية من مشكل السيولة.

### 3.1. منهج البحث:

من أجل تحليل وضعية السيولة في المصارف الإسلامية والتعرف على نواحي الضعف والقوة فيها تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف ظاهرة السيولة في المصارف الإسلامية والتعرف عليها واستخدام منحنى لورنز ومعامل جيني لمعرفة مدى التباين في آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، وذلك لمجموعة من المصارف الإسلامية، للفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2015.

## 2. السيولة لدى المصارف:

### 1.2. مفهوم السيولة:

هناك عدة تعاريف للسيولة نسرد منها ما يأتي:

لقد عرف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها: "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها." (لال الدين و بوهراوة، 2010، صفحة 6)

أما لجنة بازل فقد عرفت السيولة على أنها "القدرة في زيادة تمويل الموجودات ومواجهة الالتزامات عند مواعيد استحقاقها، دون تحمل خسائر غير معقولة." (موقع لجنة بازل)

### 2.2. مفهوم السيولة لدى المصرف:

"على أنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة." (رايس، 2009، صفحة 97)

وعرفها مجلس النقد السوري بأنها "مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية." (السالوس، 2010، صفحة 3)

## 3. الآثار المختلفة لمشكلة السيولة في المصارف الإسلامية:

يعتبر كل من الفائض النقدي أو العجز في السيولة غير مرغوب فيه في المصارف الإسلامية، لأنهما يسببان جملة من الآثار المتتالية التي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية، وإلى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها المصرف من ناحية أخرى، وفيما يلي بيّان ذلك (شحاته، 2010، الصفحات 16-17):

### 1.3. آثار انخفاض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:

ينشأ هذا العجز النقدي في المصرف بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة وانخفاض التدفقات النقدية الداخلة ويترتب على هذا العجز آثار سلبية من أهمها ما يلي:

- الإساءة إلى سمعة المصرف الإسلامي، فإذا شاع أن مصرفاً يعاني من نقص في السيولة أدى ذلك إلى مجموعة من التفاعلات التي من الممكن أن تؤدي إلى إفلاسه؛
- ضياع فرص استثمارية من المصرف الإسلامي، كان من الممكن الاستفادة منها لو كان لديه أموال سائلة؛
- يؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار المصرف الإسلامي إلى التصرف في تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجالها مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع فرص ربحية كان من الممكن أن تتحقق في ظل الظروف العادية؛
- يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة المصرف الإسلامي مما قد يؤثر في التردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية.

### 2.3. آثار فائض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:

ينشأ فائض السيولة النقدية في المصرف عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معاً، وينشأ عن ذلك مجموعة من الآثار التي يمكن سردها فيما يلي:

- يسبب فائض السيولة أيضا الإساءة إلى سمعة المصرف الإسلامي بدعوى أن إدارته غير قادرة على استثمار الأموال؛
- يؤدي فائض السيولة إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض ومبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، وإلى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت استثماراً نافعاً؛
- تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال.

## 4. مفهوم إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

عرفها البنك الماليزي المركزي بـ: "احتفاظ المصرف بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد." (لال الدين و بوهراوة، 2010، صفحة 7)

كما يقصد بإدارة السيولة: "الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية." (بورقبة، 2011، صفحة 40)

ومن التعريفين السابقين يتبين لنا أن إدارة السيولة لها عنصران رئيسان هما:

- استثمار فائض السيولة بما يحقق أقصى عائد؛
- المقدرة على الوفاء بالالتزامات المختلفة.

## 5. متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في المصارف الإسلامية:

توجد عدة متطلبات تساهم في إدارة السيولة بفعالية في المصرف الإسلامي من بينها (المغربي، 2004، الصفحات 144-145):

- التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي؛
- تحديد مجالات الاستخدامات المالية من المصرف الإسلامي؛
- تخطيط التدفقات النقدية في المصرف الإسلامي حيث يجب العمل على تصنيف وتحليل التدفقات النقدية في المصرف الإسلامي، وتحقيق التوفيق بينها حتى يتسنى للمصرف توفير درجة معينة من السيولة، وذلك لمقابلة الاحتياجات التالية:
  - الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية؛
  - الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية؛
  - الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية إذا كان من الممكن سحبها قبل الموعد؛
  - طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمرابحة والمضاربة؛

- انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المصرف.

- التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية: من المعروف أن الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة يفقد المصرف أرباحاً كان يمكن تحقيقها إذا شغل المصرف هذه السيولة في مجالات تدر أرباحاً، ومن ثم تبدو قضية التعارض بين الربحية كهدف يصبو إليه المصرف، والسيولة التي تمثل عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف؛ فالربحية المطلوبة يجب أن تكون مناسبة لتحقق الإشباع الملائم لحاجات العملاء من ناحية، والمساهمين من ناحية أخرى، وتعمل على تحقيق الاستقرار في المصرف ونموه في المجتمع من ناحية ثالثة؛
- تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة: تقوم بعض المصارف بخلط جميع موارد المصرف معاً في وعاء واحد ثم تعمل على توزيعها على كافة مجالات الاستخدام دون بحث مواعيد استحقاقها وآجالها المتباينة، ولا يعد هذا الأسلوب مناسب لإدارة الموارد المتاحة، لما يمثله من عبئ كبير على إدارة السيولة في المصرف الإسلامي.

## 6. قياس تفاوت آجال استحقاق بين المطلوبات والموجودات باستعمال منحنى لورنز ومعامل جيني:

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل وضعية السيولة لمجموعة من المصارف الإسلامية هي بنك دبي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي، وذلك للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2015.

### 1.6. منحنى لورنز: Lorenz Curve :

وهو منحنى بياني يعرض توزيع الدخل، وقد طُوِر من طرف الاقتصادي الأمريكي ماكس لورنز (Max Lorenz) عام 1905، و في الرسم البياني نجد مستقيم طويل بدرجة 45° يمثل خط المساواة أي أنه عند هذا الخط يحدث التوزيع الأمثل والعادل للدخل؛ أما منحنى لورنز فيمثل التوزيع الحقيقي للدخل؛ أما الفرق بين خط المساواة ومنحنى لورنز فتمثل مساحته قيمة التوزيع الغير عادل للدخل. ويتم حساب هذه المساحة باستعمال معامل جيني(Belouafi & Bourakba, 2013, p. 3) .

### 2.6. معامل جيني: Coefficient Gini :

حيث يساوي هذا المعامل المساحة المحصورة بين خط المساواة ومنحنى لورنز مقسوم على مجموع كل المساحة الواقعة تحت خط المساواة، وإن قيمة معامل جيني تنحصر بين الصفر ( في حالة وجود عادلة تامة في توزيع الدخل) والواحد ( في حالة سوء التوزيع التام للدخل أي عندما تذهب كافة الدخول إلى فئة واحدة فقط)، وكلما ارتفعت قيمة معامل جيني كلما دل ذلك على وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل؛ ويحسب هذا المعامل بالصيغة التالية (خواجه، صفحة 25):

$$G = (\sum_{i=1}^{n} X_i * Y_{i+1}) - (\sum_{i=1}^{n} X_{i+1} * Y_i)$$

حيث في دراستنا هذه سيكون:

Xi: هي النسبة التراكمية للمطلوبات في الفترة i؛

Yi: هي النسبة التراكمية للموجودات في الفترة i؛

n: هي عدد الفترات التي قسمت لها المطلوبات والموجودات، حيث قسمت إلى قصيرة الأجل، متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

i: هي الفترة.

### 3.6. رسم منحنى لورنز وحساب معامل جيني لبنك دبي الإسلامي:

### 1.3.6. حساب معامل جيني لبنك دبي الإسلامي:

**الجدول رقم (01): النسب التراكمية لكل من الموجودات والمطلوبات وخط المساواة لبنك دبي الإسلامي للسنوات (2008- 2015)**

| | النسبة التراكمية للموجودات(Y) | النسبة التراكمية للمطلوبات(X) | خط المساواة |
|---|---|---|---|
| / | % 0 | % 0 | % 0 |
| الفترة القصيرة الأجل | %16.25 | %39.05 | %33 |
| الفترة المتوسطة الأجل | %64.25 | %89.95 | % 67 |
| الفترة الطويلة الأجل | % 100 | % 100 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (**التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015**)

بداية نقوم بحساب معامل جيني لبنك دبي الإسلامي:

$$G = \sum[(0 * 0{,}1625) + (0{,}3905 * 0{,}6425) + (0{,}8995 * 1)] - \sum[(0{,}3905 * 0) + (0{,}8995 * 0{,}1625) + (1 * 0{,}6425)]$$

وبإجراء هذه العملية الحسابية نتحصل على قيمة معامل جيني والتي تساوي: **G= 36.17%**.

### 2.3.6 رسم منحنى لورنز لبنك دبي الإسلامي:

بعد حساب معامل جيني، نرسم منحنى لورنز لبنك دبي الإسلامي والموضح في الشكل الموالي:

**الشكل (01): منحنى لورنز لبنك دبي الإسلامي للسنوات (2008– 2015)**

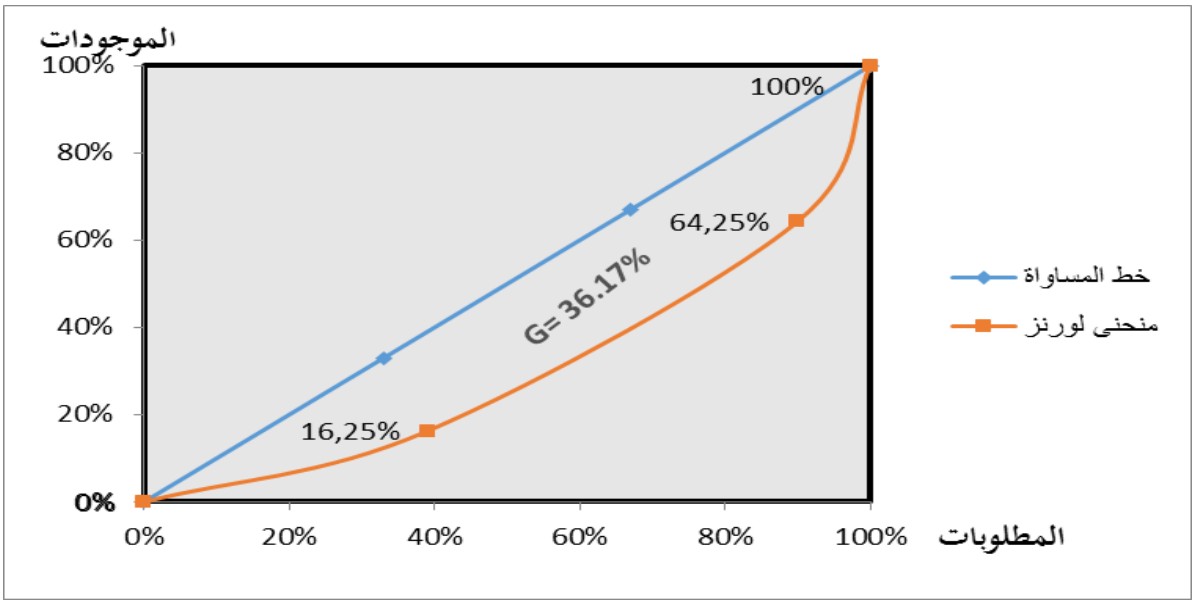


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول الرقم (01).

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن بنك دبي الإسلامي لا يستغل موارده بشكل جيد أي أن استغلاله لموارده مقبول، أي أن توزيع مطلوبات المصرف في عملية تمويل موجوداته لا يتم حسب فترات الآجال، بمعنى أن هناك موجودات آجال استحقاقها أطول من آجال استحقاق المطلوبات التي استعملت في تمويلها؛ وبالنظر إلى قيمة معامل جيني يمكن القول بأن هناك تفاوت في آجال مطلوبات وموجودات بنك دبي الإسلامي بنسبة 36.17 %.

## 4.6. منحنى لورنز ومعمل جيني لمصرف قطر الإسلامي:

### 1.4.6. حساب معامل جيني لمصرف قطر الإسلامي:

**الجدول رقم (02) النسب التراكمية لكل من الموجودات و المطلوبات و خط المساواة لمصرف قطر الإسلامي للسنوات (2008–2015)**

| | النسبة التراكمية للموجودات(Y) | النسبة التراكمية للمطلوبات(X) | خط المساواة |
|---|---|---|---|
| / | 0% | 0% | 0% |
| الفترة القصيرة الأجل | 17.13% | 56.79% | 33% |
| الفترة المتوسطة الأجل | 77.89% | 92.17% | 67% |
| الفترة الطويلة الأجل | 100% | 100% | 100% |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (**التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015**)

في البداية نقوم بحساب قيمة معامل جيني:

$$G = \sum[(0 * 0{,}1713) + (0{,}5679 * 0{,}7789) + (0{,}9217 * 1)] - \sum[(0{,}5679 * 0) + (0{,}9217 * 0{,}1713) + (1 * 0{,}7789)]$$

بإجراء هذه العملية نحصل على قيمة معامل جيني تساوي: **G=42.73%**.

### 2.4.6. رسم منحنى جيني لمصرف قطر الإسلامي:

نقوم برسم منحنى لورنز لمصرف قطر الإسلامي، والموضح أدناه:

**الشكل رقم (02): منحنى لورنز لمصرف قطر الإسلامي للسنوات (2008– 2015)**

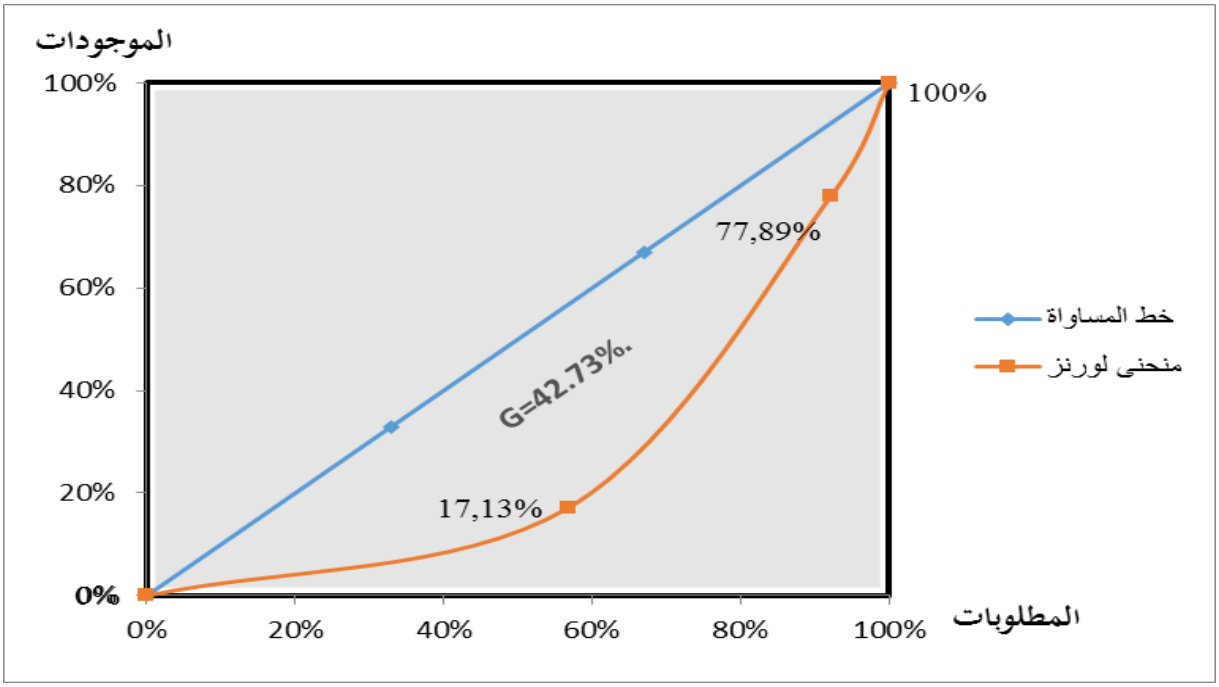


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02).

من خلال الشكل السابق، يتضح كذلك أن مصرف قطر الإسلامي لا يبدي استغلال جيد لموارده، حيث لا يوجه المطلوبات القصيرة الأجل في تمويل الموجودات قصيرة الأجل، نفس الأمر بالنسبة للفترتين المتوسطة والطويلة الأجل، بمعنى أن توزيع المطلوبات على الموجودات لا يتم حسب فترات الآجال؛ كما أنه حسب معامل جيني فإن نسبة تفاوت الآجال بين مطلوبات وموجودات مصرف قطر الإسلامي تقدر بـ 42.73 %.

### 5.6. منحنى لورنز ومعامل جيني لبيت التمويل الكويتي

### 1.5.6. حساب معامل جيني لبيت التمويل الكويتي:

**الجدول رقم (03): النسب التراكمية لكل من الموجودات والمطلوبات وخط المساواة لبيت التمويل الكويتي للسنوات (2008 –2015)**

| | النسبة التراكمية للموجودات(Y) | النسبة التراكمية للمطلوبات(X) | خط المساواة |
|---|---|---|---|
| / | %0 | %0 | %0 |
| الفترة القصيرة الأجل | %19.94 | %67.40 | %33 |
| الفترة المتوسطة الأجل | %76.91 | %94.52 | %67 |
| الفترة الطويلة الأجل | %100 | %100 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد (**التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015**)

أولاً نقيس معامل جيني لبيت التمويل الكويتي:

$$G = \sum[(0 * 0{,}1994) + (0{,}6740 * 0{,}7691) + (0{,}9452 * 1)] - \sum[(0{,}6740 * 0) + (0{,}9452 * 0{,}1994) + (1 * 0{,}7691)]$$

بعد القيام بهذه العملية الحسابية نحصل على قيمة معامل جيني والتي تقدر بـ **G= 50.60%**.

### 2.5.6. رسم منحنى لورنز لبيت التمويل الكويتي:

الشكل التالي يبين وضع منحنى لورنز لبيت التمويل الكويتي:

**الشكل رقم (03): منحنى لورنز لبيت التمويل الكويتي للسنوات (2008–2015)**

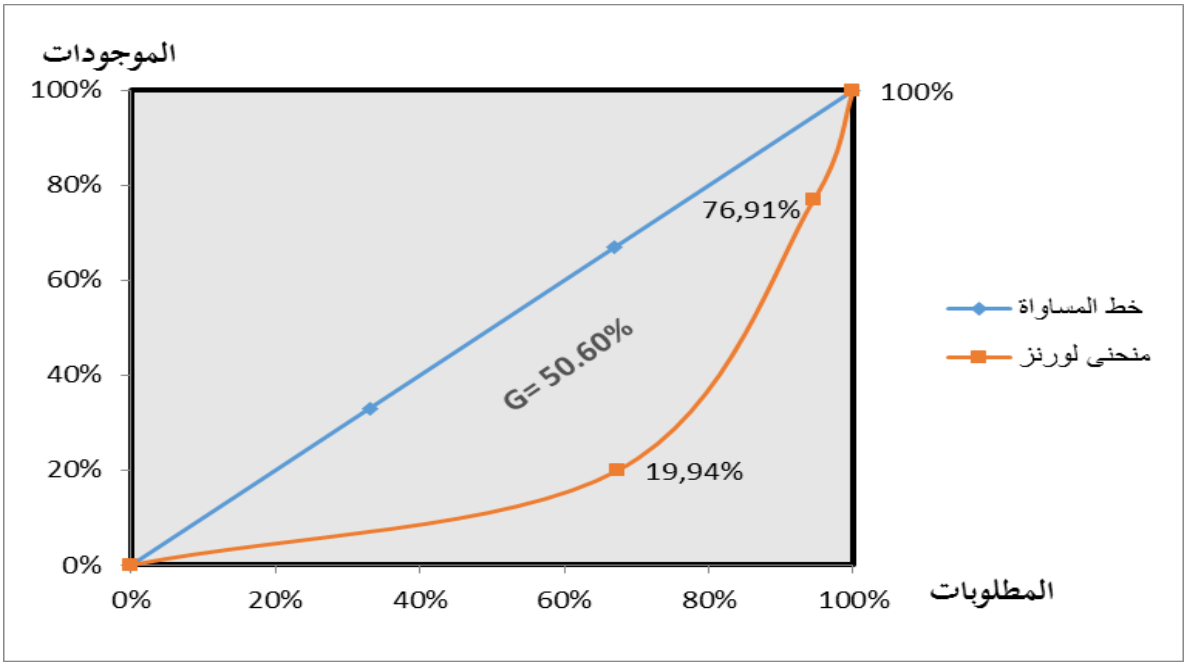


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

من خلال رسم منحنى لورنز وحساب معامل جيني لبيت التمويل الكويتي يتبين لنا أن هناك توزيع سيء لمطلوبات المصرف في تمويل موجوداته، بمعنى آخر أن هناك تفاوت في آجال استحقاق مطلوبات وموجودات بيت التمويل الكويتي بنسبة تقدر بـ 50.60 %.

## 6.6. منحنى لورنز ومعامل جيني لمصرف الراجحي

### 1.6.6. حساب معامل جيني لمصرف الراجحي:

**الجدول رقم (04): النسب التراكمية لكل من الموجودات والمطلوبات وخط المساواة لمصرف الراجحي للسنوات (2008 -2015)**

| | النسبة التراكمية للموجودات(Y) | النسبة التراكمية للمطلوبات(X) | خط المساواة |
|---|---|---|---|
| / | 0% | 0% | 0% |
| الفترة قصيرة الأجل | 14.72% | 84.21% | 33% |
| الفترة المتوسطة الأجل | 86.43% | 93.70% | 67% |
| الفترة المتوسطة الأجل | 100% | 100% | 100% |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد (**التقارير السنوية لمصرف الراجحي، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015**)

في بادئ الأمر سنقوم بحساب معامل جيني:

$$G = \sum[(0 * 0{,}1472) + (0{,}8421 * 0{,}8643) + (0{,}9370 * 1)] - \sum[(0{,}8421 * 0) + (0{,}9370 * 0{,}1472) + (1 * 0{,}8643)]$$

قيمة معامل جيني تساوي: **G= 66.26%**.

### 2.6.6. رسم منحنى لورنز لمصرف الراجحي:

**الشكل رقم (04): منحنى لورنز لمصرف الراجحي للسنوات (2008– 2015)**

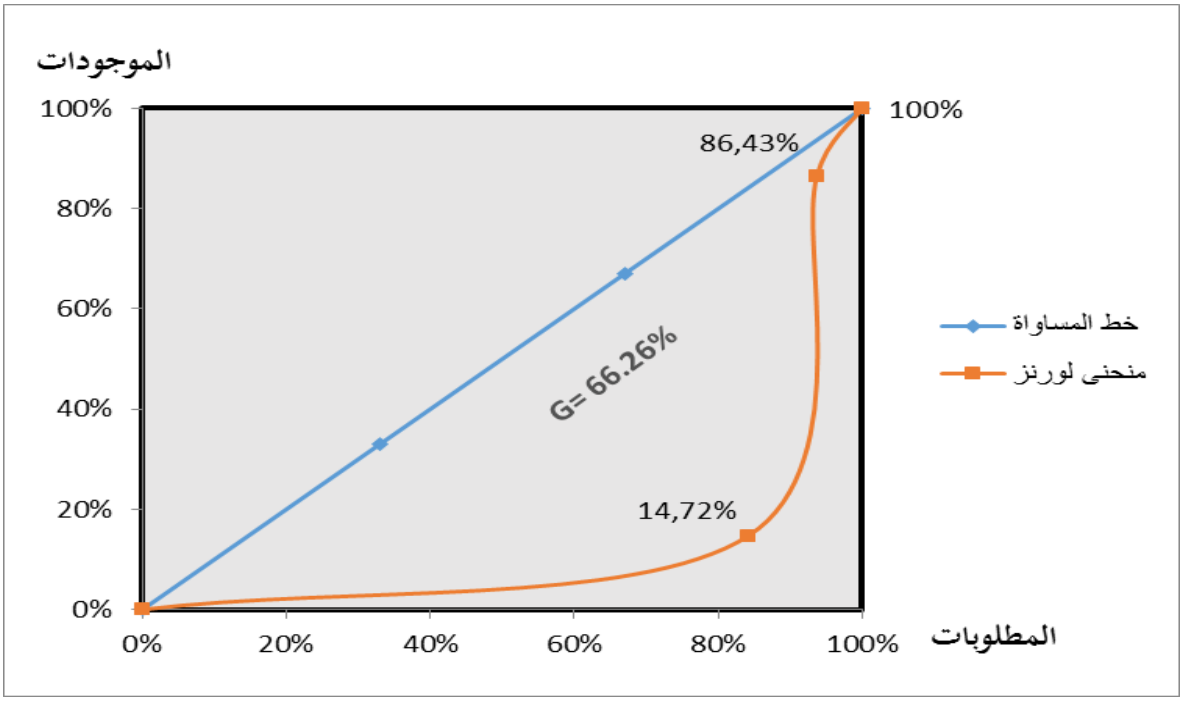


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04).

من خلال منحنى لورنز وقيمة معامل جيني لمصرف الراجحي، يتبين أن المصرف يوزع موارده بشكل سيء جداً على استخداماته، أي أن هناك تفاوت كبير جداً في آجال استحقاق الموارد والاستخدامات، بحيث قدرت نسبة تفاوت آجال استحقاق مطلوبات وموجودات المصرف بـ: 66.26 %.

### 7.6. منحنى لورنز ومعامل جيني لكل مصارف الدراسة

### 1.7.6. حساب معامل جيني لكل مصارف الدراسة:

**الجدول رقم (05): النسب التراكمية لكل من الموجودات والمطلوبات وخط المساواة لكل مصارف الدراسة للسنوات (2008– 2015)**

| | النسبة التراكمية للموجودات(Y) | النسبة التراكمية للمطلوبات(X) | خط المساواة |
|---|---|---|---|
| / | %0 | %0 | %0 |
| الفترة قصيرة الأجل | %17.01 | %61.86 | %33 |
| الفترة المتوسطة الأجل | %76.37 | %92.59 | %67 |
| الفترة طويلة الأجل | %100 | %100 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة رقم( 1؛ 2؛ 3؛ 4) .

أولاً نقوم بحساب قيمة معامل جيني لكل مصارف الدراسة:

$$G = \sum[(0 * 0{,}1701) + (0{,}6186 * 0{,}7637) + (0{,}9259 * 1)] - \sum[(0{,}6186 * 0) + (0{,}9259 * 0{,}1701) + (1 * 0{,}7637)]$$

قيمة معامل جيني بلغت نسبة: **G= 47.71%**.

### 2.7.6. رسم منحنى لورنز لكل مصارف الدراسة:

ثانياً نقوم برسم منحنى لورنز لكل مصارف الدراسة:

**الشكل رقم (05): منحنى لورنز لكل مصارف الدراسة للسنوات (2008– 2015)**

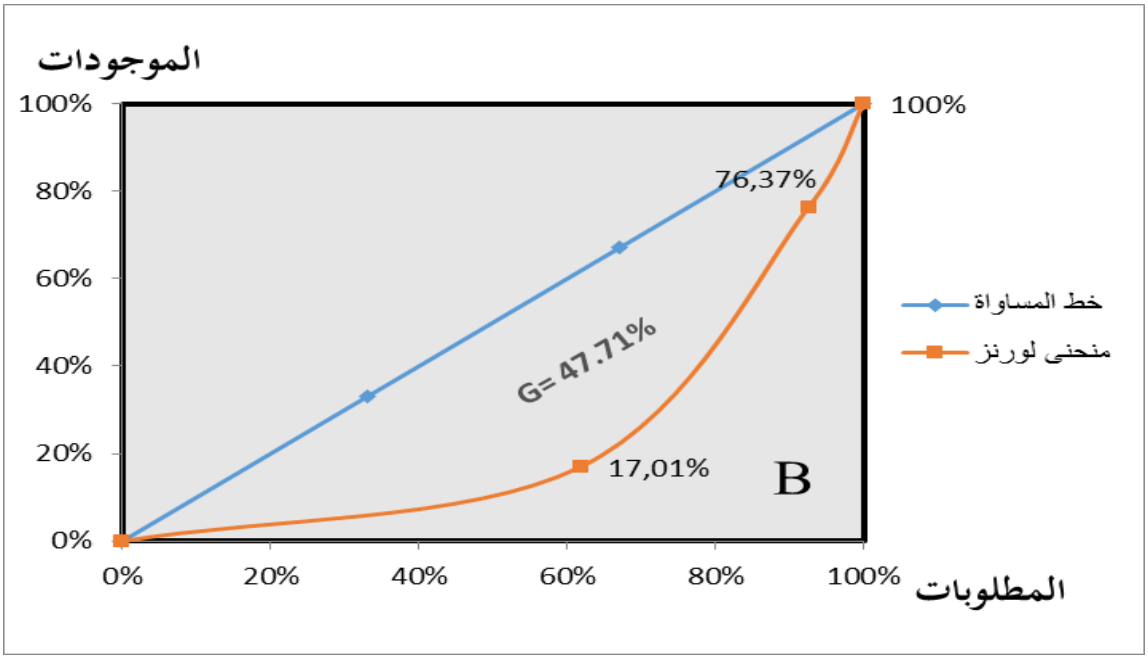


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (05).

## 7. تحليل النتائج:

من خلال رسم منحنى لورنز وحساب معامل جيني توصلنا إلى النتائج التالية:

- قيمة معامل جيني لبنك دبي الإسلامي بلغت 36.17 %؛
- قيمة معامل جيني لمصرف قطر الإسلامي بلغت 42.73 %؛
- قيمة معامل جيني لبيت التمويل الكويتي قدرت بـ 50.60 %؛
- قيمة معامل جيني لمصرف الراجحي السعودي وصلت إلى 66.26 %.

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها نجد أن كل مصارف الدراسة لا تبدي توزيع جيداً لمواردها، بحيث أن توزيع مطلوبات المصارف في عملية تمويل موجوداتها لا يأخذ فيه بعين الاعتبار آجال استحقاق المطلوبات والموجودات، وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى، وحسب قيم معامل جيني نجد أن مصرف الراجحي السعودي كان الأسوأ في عملية توزيع موارده وهذا يرجع إلى اعتماد المصرف في تمويل أصوله بشكل كبير جداً على الودائع قصيرة الأجل والمتمثلة في الودائع الجارية والادخارية حيث بلغت نسبتها إلى مجموع المطلوبات في عام 2015 نسبة 89.50 %؛

أما بنك دبي الإسلامي فقد أظهر توزيعا مقبولا لموارده مقارنة بباقي المصارف الإسلامية حيث بلغت نسبة الودائع الجارية والادخارية إلى مجموع المطلوبات لعام 2015 نسبة 35.15% .

بلغت نسبة تفاوت آجال استحقاق بين الموارد والاستخدامات في جميع مصارف الدراسة حسب معامل جيني نسبة 47.71 %، وهذا يمكن أن يعرض المصارف لمخاطر السيولة والتي يمكن أن تنجم عن عدم قدرة هذه المصارف على تلبية التزاماتها في الوقت المناسب نتيجة صعوبة تسييل موجوداتها في الوقت المناسب، وهذا إثبات على صحة الفرضية الثانية؛ والشيء الملاحظ في هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية تعتمد على مواردها قصيرة الأجل في تمويل استخداماتها.

## 8. الخاتمة:

قمنا في هذه الدراسة بقياس تفاوت أجال الاستحقاق بين المطلوبات والموجودات باستخدام منحنى لورنز لأربع مصارف الإسلامية هي بنك دبي الإسلامي؛ ومصرف قطر الإسلامي؛ وبيت التمويل الكويتي؛ ومصرف الراجحي وتم التوصل إلى النتيجة التالية:

- من خلال رسم منحنى لورنز وحساب قيمة معامل جيني لكل مصارف الدراسة اتضح أن هذه المصارف لا تبدي توزيع جيداً لمواردها، بحيث أن توزيع مطلوبات المصارف في عملية تمويل الموجودات لا يراعى فيه آجال استحقاق المطلوبات والموجودات فقد بلغت نسبة تفاوت آجال استحقاق الموارد والاستخدامات في مصارف الدراسة حسب معامل جيني نسبة 47.71%، وهذا يمكن أن يسبب مشاكل في السيولة.

**– المقترحات:**

هناك العديد من المقترحات يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

- لا بد من إيجاد وتطوير أدوات مالية ونقدية إسلامية قصيرة الأجل تساعد المصارف الإسلامية على إدارة سيولتها بشكل فعال؛
- إيجاد وتطوير أسواق مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية؛
- إجراء اختبارات دورية لأوضاع السيولة؛
- الموائمة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الآجال والحجم، وهذا يوجب تحليل فجوات الاستحقاق للموجودات والمطلوبات.

## 9.المراجع:


1. Belouafi, A., & Bourakba, C. (2013). **Islamic Banks and The Maturity Mismatch Exposure**. 9th international Conference on: Islamic Economics and Finance. Istanbul: Turkey.
2. أكرم لال الدين، و سعيد بوهراوة. (2010). **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية**. بحث مقدم للدورة العشرون للمجمع الفهي الإسلامي. المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة.
3. التقارير السنوية لبنك دبي الإسلامي. (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). بنك دبي الإسلامي.
4. التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي. (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). بيت التمويل الكويتي.
5. التقارير السنوية لمصرف الراجحي. (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). مصرف الراجحي السعودي.
6. التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي. (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015). مصرف قطر الإسلامي.
7. حدة رايس. (2009). **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية** (الإصدار ط1). القاهرة، مصر: إيتراك للطباعة ونشر والتوزيع.
8. حسين حسين شحاته. (2010). **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات**. بحث مقدم إلى الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي. المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة.
9. خالد زهدي خواجه. (بلا تاريخ). **أساليب تحليل بيانات الدخل ونفقات الأسرة**. تم الاسترداد من المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية: http://aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/s003.pdf
10. شوقي بورقبة. (2011). **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**. بحث مقدم إلى حوار الأربعاء، معهد الاقتصاد الإسلامي. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
11. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية** (الإصدار ط1). المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
12. علي أحمد السالوس. (2010). **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**. بحث مقدم إلى الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي. المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة.
13. موقع لجنة بازل. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.bis.org/pub/bcbs138.pdf